المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم

د.زيد خليل القرالة/جامعة آل البيت
أستاذ مشارك/ علم اللغة الحديث

د.ساهر حمد القرالة/جامعة الزرقاء
أستاذ مساعد/النحو العربي

د. زايد بن مهلهل بن عتيق/جامعة حائل
أستاذ مساعد/النحو العربي

ملخـــــص :

المصطلح عامة والمصطلح النحوي خاصة يمثل وسيلة تواصل تيسر الاطلاع على فكر الآخر وانتاجه، وليس المهم وجود المصطلح بل المهم هـــو اســـتقراره وتعارف الجماعة عليه بعيداً عن الاضطراب أو الازدواجية.

وفي هذا البحث نظرنا في مصطلحات سيبويه النحوية في الكتاب؛ لكـــي نقف على طبيعة المصطلح عنده، من حيث: البناء، والاستقرار أو القلق، ومـــدى قيمته في تشكيل المصطلح النحوي خاصة واللغوي عامة.

وفي هذا العمل قمنا برصد المصطلحات، وتعدد مرادفات كل مصطلح، ثم اخترنا مجموعة من المصطلحات جعلناها عينة لمناقشة المصطلح عند سيبويه، وقـــد جاء اختيار هذه المجموعة على أساس كثرة مرادفات كل مصـــطلح، أو مفهومـــه قياسا إلى مصطلحاته الأخرى؛ فقد ذكرنا المصطلح الشائع وإن كان لا يرد عنـــد سيبويه، ثم أوردنا ما ورد عند سيبويه من مرادفات هذا المصطلح، منوهين في ذلك إلى أن المفاهيم عند سيبويه كانت تحمل الملامح الأولى للمصطلح، فكانت مفاهيم سيبويه تمثل النواة الأولى للمصطلح النحوي.

وبعد عرض العينة ونقاشها رصدنا المصطلحات التي تضـــمنها الكتـــاب؛ فأوردنا المصطلح، وما ورد عند سيبويه من مرادفات ومفاهيم ليكون القارئ على بينة من مجمل المصطلحات، والمفاهيم عند سيبويه، و لم نذكر كل المواطن التي ورد فيها المصطلح بل بعضها؛ للتمثيل على انتشارها في الكتاب، وليس لحصرها. وقد استعملنا في عرض الموضوع جملة من المرادفات التي تشير إلى المصطلح من مثـــل: (مفهوم، مصطلح، اصطلاح)؛ وذلك لعدم الجزم بوجود المصطلح عند ســـيبويه، وعدم نفيه كليا. ثم أنهينا البحث بخلاصة أشرنا فيها إلى أهم النتائج التي نـــرى أن البحث قد توصل إليها.

تمهيد:

لقد تدرج مفهوم المصطلح، وتطورت فكرته عبر القرون؛ وذلـــك بتطـــور الحضارة، والعلوم في كل عصر.

وكل علم له مصطلحاته، وعلم النحو كغيره من العلوم له مصطلحاته التي تدور على الألسنة، وفي المؤلفات التي شغلت بهذا العلم، ومفهوم المصطلح وإن لم يظهر جلياً عند العلماء، إلا أنه ترسخ عند العلماء بشكل تلقائي مع الاســـتعمال على مر الزمن، ومع أن مفهوم المصطلح بالمعنى المعاصر لم يتضـــح عنـــد النحـــاة القدماء، و لم يستوقفهم؛ لأنه يعالج تلقائياً من حيث الاستعمال، فالنشأة كانـــت وليدة الحاجة للاستعمال، وهذا لا ينفي التلقائية كما يـــرى إدريـــس نقـــوري: "فالمصطلحات لم تنشأ بكيفية تلقائية، وإنما نتيجة ضرورة اجتماعية مُلحَّة، وجهود فكرية، وعلمية مضنية، وخضعت لمراحل التطور" [1] إن الحاجة والضرورة لا تنفي ظهور المصطلح تلقائياً في إطار الاستعمال، وتطور هذا الاستعمال على مر الزمن.

---

(1) **مدخل إلى علم المصطلح، إدريس نقوري، ص(19)، ط1/1997.**

ومع هذا التدرج للمصطلح وهذه التلقائية إلا أن الجرجاني(ت816هـ) قد وقف عليه معرفاً إياه، مما يدل على وضوح هذا المفهوم عنده، يقول الجرجاني: "الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول. والاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي، إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[1].

إن هذا التعدد في التعريفات عند الجرجاني لا ينفي وضوح المفهوم؛ لأنه تعدد، واختلافه لا يخرج عن الاختلاف في صياغة المفهوم، ومع تقارب هذه التعريفات إلا أن أحدها جاء مختصراً دالاً على مفهوم المصطلح دلالة دقيقة، وهو قوله: (اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى).

وإذا كان الجرجاني متأخراً بالنسبة للنحاة العرب الذين عملوا في النحو، فإنه متقدم جداً بالنسبة لنا مما يجعلنا نقول: (إن مفهوم المصطلح قد عُرف وحُدِّد عند القدماء).

وما أورده الجرجاني لا يختلف عما أورده المحدثون؛ فقد ورد في المعجم الوسيط "اصطلح القوم: ...على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا...الاصطلاح: مصدر اصطلح: اتفاق طائفة على شيء مخصوص" [2]. إن مفهوم المصطلح متقارب عند القدماء، والمحدثين، ويتمحور الخلاف في تطور دراسة المصطلح، وكيفية التعامل معه، والإفادة منه إلى أن وصل إلى كونه علماً مستقلاً يشغل العلماء ليصار إلى

---

(1) **التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ص(28)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1/1983**.

(2) **المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، ط2، مادة (صلح)**.

تقنين علمي، ليصبح تطوره قائماً على أسس علمية، بعيداً عن التلقائية، والتطـــور الخاضع لسيطرة الاستعمال. وكل علم له مصطلحاته، وعلم النحو واحد من العلوم التي استطاعت أن تقف على ما يخدمها من المصطلحات.

لقد استطاع النحو العربي أن يضع الكثير من المصطلحات التي تعارف عليها النحاة، فتداولوها في مشافهاتهم، ومصنفاتهم، والمتتبع للنحو العـــربي علـــى مـــر العصور، ومن خلال مصنفاته، يجد أن المصطلح النحوي قد تدرَّج، ومر بمراحـــل تنسجم مع طبيعة التطور؛ فلم يبدأ النحو بمصطلحات محددة مستقرة، وللوقـــوف على المصطلح النحوي في فترة من الفترات التي تمثل ذلك التدرج، والتطور، نتوقف عند المصطلح النحوي عند سيبويه (ت180هـــ) في (الكتاب).

إن المتتبع لكتاب سيبويه المتداول بيننا، يلمح فيه عدم الدقـــة في ترتيـــب الأبواب، وتتابعها، وقد نجد المؤلف يعالج الموضوع في مواطن عدة، بل إن الكتاب يخلو من ترتيب الأبواب بحسب وضعها الإعرابي؛ فقد نجد المنصوب يعـــالج بـــين المرفوعات، وهذا الاضطراب واضح في أكثر أبواب الكتاب، وإذا كان الكتاب قد اضطرب في ترتيبه، ومنهج المادة المتلازمة، فإن هذا يدل على تلك المرحلـــة مـــن التأليف في هذا الموضوع؛ فهي المرحلة الأولى التي كان الهدف من التأليف فيهـــا رصد المادة النحوية، ووضعها في كتاب يعود إليه القارئ دون الاهتمام في ترتيب المادة، وانسجامها. وهذا الاضطراب لا بد له أن يؤثر على المصطلح عند المؤلف؛ فهي المرحلة الأولى من التأليف، تلك المرحلة التي يعتمد المؤلف فيها في مصطلحاته على المسموع المتعدد، وعلى مخزونه من اللغة، وهذا المخزون لا يعتمد عل مصدر واحد، بل أخذ عن مجموعة من العلماء، وجالس كثيرا من طلاب العلم، إضافة إلى المصدر العام، وهو المجتمع؛ فالمرحلة تمثل البداية، ومصادر المصطلح عنده متعددة،

والهدف الذي كان يتتبعه في عمله، هو المعنى، فلم يعطِ المصطلح عناية تجعله منسجماً في أبواب الكتاب.

ومن العنوان الأول نجد أن سيبويه يتعامل بالمفهوم، ولا يتعامل بالمصطلح؛ فهو منذ البداية يقول: "هذا باب علم ما الكلم في العربية"[1]. فكلمة علم يُلمح فيها سمات المصطلح، ولكنه تابع بمفهوم (ما الكلم في العربية).

وهنا نتساءل ألا تمثل كلمة (علم) منفصلة مصطلحاً؟ إن كلمة علم بالمفهوم الدقيق الذي استعمله سيبويه أقرب إلى كونها مصطلحاً، أو تحمل سمات المصطلح، وملامحه ، وهذا يدعوننا إلى التأمل في إمكانية تأثر سيبويه، ونقل دلالة هذه الكلمة عن غير العرب، مما قد يشير إلى تأثره باليونان، أو بالسريان، الذين أفادوا من غيرهم. أقول هذا دون أن أجزم كما ذهب محمد رشاد الحمزاوي[2] عندما نفى نفياً قاطعاً أن يكون سيبويه قد تأثر في عمله، ومصطلحاته بالنحو اليوناني ومصطلحاته. قد يقول قائل: إن كلمة (علم) قد استعملت قبل سيبويه، ووردت في القرآن، وهذا ينفي أخذ سيبويه لهذا المصطلح عن غيره، نقول إنها لم ترد قبل سيبويه بمفهوم المصطلح، بل لفظ غير دال على الاصطلاح. ولا نريد أن نفصِّل الحديث عن المصطلح عند سيبويه هنا، ولا يقوم عملنا على التأصيل للمصطلحات تاريخياً، بل يتوقف على رصد هذه المصطلحات والنظر في مدى انسجامها، واستقرارها في الكتاب، فالنظر لهذه المصطلحات، وتحديد استقرارها، أو عدمه لا يأتي إلا من خلال الجانب العملي؛ برصد تلك المصطلحات، والنظر في تعددها،

---

(1) **الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، عالم الكتب، ط3/ 1983، ج (12/1).**

(2) **انظر حوليات الجامعة التونسية، العدد (22)، 1983، بحث بعنوان: ملاحظات حول مصطلحات الكتاب لسيبويه، محمد رشاد الحمزاوي.**

وأسباب ذلك التعدد من خلال عينة من مجمل تلك المصطلحات الـــتي تـــدور في الكتاب.

المصطلحات:

الاســـــم:

عندما قسم سيبويه الكلام إلى أقسامه الثلاثة، فقد ذكر الاسم مـــن هـــذه الأقسام في قوله: فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعـــل. فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، (وحائطٌ)[1]. لقد ذكر سيبويه الاسم ودلل عليـــه بأمثلـــة توقع اللبس في هذا المصطلح منذ البداية؛ لأسباب عدة: فعندما حدد سيبويه الفعل، والحرف، ووضح دلالة كل منها، فقد أفهم القارئ أن ما غاير هذين القسمين فهو من الأسماء.

وعندما ذكر الاسم ومثل عليه فقد أوقع القارئ في اللبس بأن الاسم ما دل عل كائن حي من عاقل، وغير عاقل؛ لأن كلمة(حائط) إضافة لم يثبت وجودها في النسخة الأصل، وقد يُفهم تجاوزاً أن الأمثلة التي ذكرها (رجل، أو فرس) ذُكرت للتمثيل، وليس للحصر، وهذا لا يزيل اللبس الذي تضمنه المصطلح؛ فما موقفه من الموصولات، والضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الفاعلين، ومن الصفات؟ فهل تعد هذه من الاسم الذي أراده سيبويه؟ فإذا كانت مما أراده سيبويه فلِمَ لم يمثل لهـــا؟ وإذا كانت مما أراده فإن مصطلح الاسم عنده يتعدد وهذا مزلق آخر في المصطلح؛ فإذا كانت الصفة اسماً فلماذا نسميها صفة؟ فهذا تعدد للمصطلح؛ بل إن بعـــض

---

(1) الكتاب: (ج**12/1**).

المصطلحات التي يشملها مصطلح الاسم لا تثبت على تسمية واحدة، وإنما تتعدد المصطلحات التي أطلقت عليها، ومثال ذلك اسم الفاعل.

اسم الفاعل:

ورد اسم الفاعل عند سيبويه بتسميات عدة في قوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم مفعول"[1]، لقد جاء مصطلح اسم الفاعل هنا ضمن مفهوم وليس مصطلحاً مستقلاً، وسأتحدث عن المفاهيم في جزئية منفصلة، وما يهمنا هنا المصطلح، فاسم الفاعل يتكون من تركيب الإضافة، وهذا التركيب يتضمن دلالة الاسمية، والفعلية، ويختزن دلالة الاسم الذي يعمل عمل الفعل، والفعل يتضمن دلالة الفاعل، ولذلك أسماه اسم الفاعل، وما يؤكد هذا

قوله في موطن آخر: "...إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل"[2].

وفي موطن آخر يقول: "لأن المضمر من ضارب هو الفاعل"[3]. ثم إنه يؤكد هذه التسمية الآتية: "ما جرى مجرى الفعل"[4]. وهذا المصطلح مكون من تركيب يصف فيه عمل اسم الفاعل ومماثلة هذا العمل لعمل الفعل، فالتسمية الاصطلاحية مأخوذة من عمل اسم الفاعل، وتلك المماثلة في العمل بينه وبين الفعل، ولذلك وصف العمل، و لم يذكر المصطلح، فإذا كان في اسم الفاعل قد نظر إلى المشترك في

---

(1) المصدر السابق: ج(**45/1**)، وانظر المرجع نفسه، ج(**19/1**، **110**، **164**).

(2) الكتاب: ج(**110/1**).

(3) المصدر السابق: ج(**1/ 189**).

(4) المصدر السابق: ج(**108/1**).

العمل والصفة بين اسم الفاعل والفاعل، فإنه هنا يربطه بالفعل من حيث المماثلة في العمل دون أن يصرح بالمصطلح المقصود، بل شرحه من خلال عمله.

"الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى"[1]، هنا نجده يشرح، ويوضح بإطالة؛ فقد حدد الفعل الذي يجري اسم الفاعل مجراه، وهو الفعل المضارع، فالمضارع فيه الاستمرارية، ولذلك قال: "في العمل والمعنى"، ونجده يفصل ويطابق بالأمثلة: "وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً.فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا {غدا}.فإذا حدثت عن فعل حين وقوعه غير منقطع كان كذلك..." [2]. فقد قصد من ذلك الحركات والإعراب، والاستمرارية التي يمتاز بها الفعل المضارع، ولا يتوقف تعدد هذا المصطلح عند هذا الحد، بل نجده يسميه تسمية أخرى هي:

"الأسماء التي أخذت من الأفعال"[3]. إن أول إشكالية تواجهنا في هذه التسمية أنها تشير إلى أن الأسماء أخذت من الأفعال، وهذا يعني أن الفعل هو الأصل، وهذا خلاف لما يراه البصريون[4] من أن المصدر هو الأصل، والفعل فرع عليه، واسم الفاعل والمصدر يشتركان في الاسمية، وعلى هذا يكون سيبويه قد ناقض نفسه في ذلك.

---

(1) المصدر السابق: ج(**164/1**)، انظر المرجع نفسه ج(**184/1**، **189**).

(2) المصدر السابق: ج(**164/1**)

(3) المصدر السابق: ج(**340/1**).

(4) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تعناية وإشراف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، (دون طبعة)/ 1998**)، ج(**235/1– 245**).

وفي هذه الأسماء يقول سيبويه: "وذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً...ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"[1]. فالاسم هنا بدلاً من اللفظ بالفعل، أي أنه عمل عمله، فالتسمية الاصطلاحية – إن جاز تسميتها بالمصطلح – مأخوذة من عمل اسم الفاعل المماثل لعمل الفعل.

والخلط في الكتاب بين الاسم، والصفة واضح؛ فلم يتضح مراد سيبويه من تحديد الاسم، ورأى بعض النحاة أن سيبويه لم يحدد الاسم، بل ذكر مثالاً عليه: فأما سيبويه فإنه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره، بل ذكر منه مثالاً اكتفى به عن الحد...وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم.... وقد حده أبو بكر محمد بن السري فقال: "الاسم ما دل على معنى مفرد، كأنه قصد الانفصال من الفعل إذ كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان"[2]، وهذا التفريق ومحاولة تفسير رأي سيبويه لا يحد الاسم إلا من حيث فرقه عن الفعل، وسيبويه يجعل الاسم يعمل عمل الفعل أحياناً فالحد غير فاصل.

ونجد سيبويه يسمي الفعل صفة: "وجاز هذا في الأزمنة، واطرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة"[3]. فإذا كانت الصفة اسماً، أو أنها ملازمة للاسم في الملامح، فكيف يكون الفعل صفة؟ وقد أشار(فارنردم) إلى إشكالية الاسم، والصفة عند سيبويه بقوله: "لا يدل مصطلح صفة في حقيقته إذن على ما يدل مصطلح (adjektiv) وإن جاز ذلك في حالات خاصة، بل يطلق على إتباع

---

(1) الكتاب: ج(**340/1**).

(2) **شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب – بيروت، (دون طبعة وتاريخ)، ج(22/1)**.

(3) الكتاب: ج(**117/3**).

نحوي لكلمة تخصص أخرى تخصيصاً وصفياً، وتطابقها صرفياً (تجري مجراها).وتعد الصفة دائماً – شأنها في ذلك حقيقة – شأن علاقات التبعية العنصر الثاني في المركب syntagmq النحوي"[1].

وقد ذكر سيبويه الصفة في غير موقع، ففصلها عن الاسم في بعضها،وجعلها مرادفاً للاسم في بعضها الآخر؛ وهذه بعض أقواله في الصفة:

– (لأن الاسم قبل الصفة) [2].

(وعلى ذلك فالموصوف بالصفة في الأصل هو الاسم) [3].

وقال سيبويه: "وأما مضارعته في الصفة فإنك لو قلت: أتاني اليوم قوي...، وألا باردآ، ومررت بجميل، كان ضعيفا"[4].

وقد قصد هنا الصفة، فماذا لو كان جميل هنا اسماً، وكيف نفرق بين جميل الصفة والاسم؟ من هنا نجد أن حد الاسم عند سيبويه غير واضح، وأنه يضطرب في مواطن عدة منها اسم الفاعل، والصفة، والاسم المبهم، وغير ذلك.

المصدر:

ذكر سيبويه المصدر بغير تسمية، ومن هذه التسميات:

---

[1] **الاسم والصفة في النحو العربي، فارنر ديم، ترجمة، محمود أبو نحلة، دار المعرفة الجامعية، (د.ت ط)، ص(93).**

[2] **الكتاب: ج(21/1).**

[3] **المصدر السابق: ج(221/1).**

[4] **المصدر السابق: ج(21/1).**

أحداث الأسماء[1]، اسم الحدثان[2]، المحدَّث به عن الأسماء[3]، المصدر[4]، ما جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه[5].

نلاحظ أن المصطلحين (أحداث الأسماء، واسم الحدثان) يتكونان من تركيب الإضافة والأول منهما (أحداث الأسماء) ذكره سيبويه في حديثه عن أقسام الكلام، وأن الفعل مأخوذ من المصدر في قوله: "فهذه الأمثلة أُحدت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل"[6]. أي أن المصدر اسم يتضمن دلالة الحدث. وقد أراد سيبويه هاتين التسميتين؛ ليفرق بهما بين المصدر والفعل، ويؤكد أن المصدر حدث ينقصه الزمن، وهو في الوقت نفسه اسم يتضمن دلالة الحدث.

أما مصطلح المصدر، فهو مختصر، وواضح تنطبق عليه سمات المصطلح، التي ذكرها محمود فهمي حجازي، فمن سمات المصطلح عنده "أن يكون لفظاً، أو تركيباً"[7]، وهنا نجد أن المصطلح عند سيبويه لم يستقر، فقد سماه سابقاً (أحداث الأسماء، واسم الحدثان)، وهنا يسميه المصدر في قوله: "واعلم أن المصدر قد...."[8] وهنا بناء على ترتيب أبواب الكتاب نرى أن هذا المصطلح قد تطور بشكل تلقائي وعفوي عند سيبويه، دون قصد؛ وذلك لكثرة دوران المفاهيم السابقة،

(1) المصدر السابق: ج (1/ 12)

(2) المصدر السابق: ج(1/34).

(3) المصدر السابق: ج(1/34).

(4) المصدر السابق: ج(1/124، 125، 131، 132، 189، 190).

(5) المصدر السابق: ج(1/ 189).

(6) المصدر السابق: ج(1/12).

(7) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب، (د.ت ط)، ص(15).

(8) الكتاب: ج(1/124)، انظر المرجع نفسه، ج(1/125، 131، 132، 189، 190).

واستقرارها في ذهن القارئ، أو المتكلم (أعني بالمتكلم سيبويه)، والاستقرار هنا ليس للمفاهيم السابقة بل للهدف الذي يريده منها، وهو أن المصدر هو الأصل.

ومصطلح المصدر يدل صراحة على أنه هو الأصل الذي يصدر عنه الفعل، غير أن سيبويه يعود للخلط فيطلق على المصدر "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل في عمله ومعناه" [1] فهو هنا يطلق مفهوما وليس مصطلحا، والدافع وراء ذلك هو توضيح، وإظهار عمل المصدر. ومن هنا يتبين أن مصطلح المصدر قد اضطرب بين المصطلح، والمفهوم، وأن الدوافع وراء تعدد هذا المصطلح وتغيره هي محاولة تحديد المصدر، وإظهار الفارق بين المصدر والفعل، والفارق بين المصدر والاسم، وإظهار أن المصدر هو الأصل، والفعل فرع عليه، وإظهار عمل المصدر ومماثلته لعمل الفعل. ولذلك فإن المصطلح عند سيبويه يتعدد بتعدد الهدف من ورائه،أو الوظيفة التي يؤديها.

المفعول المطلق:

(و لم يعرف عند سيبويه بهذه التسمية)

ورد هذا المصطلح عند سيبويه بغير تسمية، ولكن لم يرد عنده مصطلح (المفعول المطلق).

وتسميات سيبويه هي: المصدر[2]، التوكيد[3]، المصادر التي عملت فيها أفعالها[4]، المفعول[1].

---

(1) المصدر السابق: ج(**1/189**).

(2) الكتاب: ج(**1/ 228**).

(3) المصدر السابق: ج(**1/229**، **231**، **233**).

(4) المصدر السابق: ج(**1/ 230**).

قال سيبويه: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا ... وإنما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت، أو توكيداً "[2]. عندما سماه سيبويه مفعولاً فقد نظر إلى موقعه وترتيبه في الجملة، من حيث العامل، والمعمول، وعندما سماه توكيداً فقد نظر إلى المعنى، الذي يتضمنه، والدلالة التي يفيدها، ولذلك اختلف الاصطلاح.

ويلاحظ أن هذه المصطلحات قد وردت بشكل مفردات في مفهوم، أو أنها شرح وتوضيح للمفهوم.

العطف:

لقد أطلق سيبويه على العطف غير تسمية، ومما أطلقه: العطف[3]، الاشتراك[4]، الإشراك[5]. وأطلق على المعطوف: (المعطوف)[6]، و(ما يشرك)[7]، نلاحظ هنا أن هذه المصطلحات قد جاءت ألفاظاً مختصرة، فالعطف مصطلح أراد به سيبويه حرف العطف، وما بعده (أي المعطوف)، فقد قصد من ذلك الترتيب الذي تكون عليه الجملة، إضافة إلى الإعراب. أما الاشتراك فقد أراد سيبويه إظهار المعنى، أو الدلالة التي يفيدها هذا التركيب.

---

(1) المصدر السابق: ج(**1/ 228**).

(2) المصدر السابق: ج(**1/ 228-229**).

(3) المصدر السابق: ج(**1/ 90**).

(4) المصدر السابق: ج(**1/ 60، 67، 150**).

(5) المصدر السابق: ج(**107/1**).

(6) المصدر السابق: ج(**139/1، 246**).

(7) المصدر السابق: ج(**148/1**).

وهو اشتراك جزئي التركيب في العمل، والملامح. وقد جاء هذا التركيب مصدراً معرفاً بأل؛ فهو مصدر (اشترك) – اشتراك – الاشتراك، أما الإشراك فهو يحمل الدلالة السابقة نفسها، غير أنه مصدر للفعل (أشرك)، فالمصطلح مأخوذ هنا من تعدد الدلالة، ومن المصدر المتعدد بتعدد الفعل، وهذه المصادر دالة على ما يتضمنه العطف من دلالة؛ فكلها مصطلحات دالة على تماثل الملامح في جزئي التركيب، وذلك من حيث نوع الجزأين من الكلام اسم، أو فعل، وانسجام الفعل مع الفعل من حيث الزمن، والاسم مع الاسم من حيث الحالة الإعرابية، وغير ذلك من هذه الملامح.

وتعدد هذه المصطلحات دال على اتساع اللغة، ووجود البدائل، ولكنه دال أيضاً على قلق المصطلح، وعدم استقراره عند سيبويه، وعلى تعدد الأسباب، والدوافع لاختيار المصطلح وتعدده، وهذا ينفي أي معيارية عند سيبويه في اختيار المصطلح، واستعماله، أو أن هذه المعيارية عنده مرنة لا تحدها حدود، بل تجري وراء الهدف من استعمال المصطلح، أو أنها طبيعة اشتقاقه، وهذا يؤدي إلى قلق المصطلح، وعدم استقراره، بل إن هذا يدل على العشوائية في وضع المصطلح، واستعماله، إذ المسيطر على سيبويه هو تقديم المعنى النحوي، والألفاظ عنده خدم للمعاني، وقد يكون ذلك أمراً طبيعياً؛ إذ الكتاب بداية لتدوين هذا العلم، إضافة إلى أنه يعتمد على المسموع، والشائع من المفردات.

الحال:

ورد مصطلح الحال عند سيبويه بمفاهيم متعددة: الحال[1]، الصفة[4]، الموقوع فيه الأمر[5] حال وقع فيه الأمر[6]، حال وقع فيه الفعل[7]، جواب (جواب لقوله: كيف لقيته؟)[8].

هذه مجموعة من المصطلحات التي وردت عند سيبويه في إطار مفاهيم عدة، ويكفي القارئ هذا التعدد ليكون على يقين من اضطراب المصطلح وقلقه.

إن المتتبع لهذه المصطلحات يجد أنها تعددت بتعدد الأبواب التي وردت فيها، ولذلك فإن المعنى هو الذي يحكم سيبويه ليجعله يطلق هذا المصطلح بأسمائه المتعددة. وقد اشار القوزي إلى هذا بقوله: "وهكذا نجد سيبويه يهتم بالعلاقة بين الاصطلاح والمعنى الذي يختاره له"[2]، أي أن المعنى هو الذي يجعل المصطلح في تغير، وتعدد، وقلق دائم. إن هذه المصطلحات لم تأت ألفاظا منفصلة، بل جاءت ضمن مفاهيم تشرح الباب الذي يريده سيبويه وتوضحه لإظهار المعنى المتضمن في ذلك الباب، ولذلك فهي مصطلحات على التجوز والاتساع. وقد وردت هذه المصطلحات في إطار المفاهيم الآتية:

- الحال: قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل، فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول"[3].

---

(1) **الكتاب: ج(1/44، 45، 155، 227، 351، 360، 370، 376، 377، 395، 396).**

(2) **المصطلح النحوي – نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، جامعة الرياض، ط1/ 1981، ص(139).**

(3) **الكتاب: ج(1/44)، انظر المرجع نفسه، ج(1/376، 384، 395).**

- الصفة: قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام"[1] ونجد سيبويه يشرح، ويوضح ويمثل لهذه المفاهيم؛ لأنه يعي تقصيرها عن الإفهام المباشر؛ ولأنها لا تحمل ملامح المصطلح. وفي قوله: " جواب لقوله كيف لقيته؟"[2]، محاولة لتحديد المعنى المباشر للحال، أي أن تفسير المفهوم لا يتعدد عنده، وهذا دليل على عدم استقرار المصطلح، بل دليل على عدم وجوده أصلا.

ولقد جرى سيبويه وراء المعنى، فتعدد المفهوم لديه، أو المصطلح (مجازاً)، مما يجعله يسمي الحال خبراً في قوله: "هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المهمة ... هذا عبد الله منطلقا[3]" لقد دفعه البحث عن الخبر في هذه الجملة إلى جعل الحال خبراً مع ازدواجية الاصطلاح بين الخبر، والحال، وازدواجية الرأي في الإعراب، فالخبر مرفوع إلا أنه هنا ارتضى أن يسمي الحال خبراً، وهو خبر منصوب، وما الدافع وراء هذا الاضطراب إلا الجري وراء المعنى، الذي يفسر التركيب. وقد نبقي (منطلقاً) ضمن الاصطلاح الذي يناسبها، أي أنها حال، وذلك بتقدير هذا عبدالله أراه منطلقا، أو أجده منطلقاً. وقد يكون الدافع من وراء تسمية سيبويه للحال خبرا وظيفة كل منهما، فالحال تخبر عن حال صاحبها، وكذلك الخبر فهو يخبر عن المسند إليه(المبتدأ).

---

(1) المصدر السابق: ج(**397/1**)، انظر المرجع نفسه، ج(**400/1**).

(2) المصدر السابق: ج(**372/1**).

(3) المصدر السابق: ج(**2/ 77– 78**).

الخبر:

ورد الخبر بغير تسمية عند سيبويه، وقد جاءت مصطلحات الخبر تبعاً للمعنى، الذي يفيده في التركيب، أو لموقعه في التركيب، أو لنوعه. وهذه الاصطلاحات هي:

الخبر[1]، المسند[2]، المبني على المبتدأ[3]، المستقر[4].

ورد مصطلح الخبر عند سيبويه ضمن سياق الحديث عن كان وأخواتها[5]، ولم يرد عنواناً منفصلاً، ولكنه ورد عنوناً بصورة، أو اصطلاح آخر في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه"[6]، فالخبر هنا هو المسند تبعاً لموقعه في التركيب، ودلالته على المعنى. وفي حديثه عن الخبر شبه الجملة يقول: "ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك، إذا جعلت فيها مستقراً"[7]. وقال ابن يعيش مشيراً إلى ذلك: "إذا قلت زيد في الدار معناه استقر فيها"[8]، أي أن مصطلح (المستقر) عند سيبويه مرتبط بدلالته ونوعه، فهو لا يصلح إلا في مثل هذا النوع من الخبر، ولذلك فقد تعدد المصطلح؛ تبعاً للموضوع الذي يعالجه سيبويه وما يجده سيبويه أنه يعبر عن هذا المعنى يستعمله دون التزام بالمصطلح

---

(1) الكتاب: ج(**1/ 45، 48، 327**).

(2) المصدر السابق: ج(**23/1**).

(3) المصدر السابق: ج(**23/1، 88، 106، 236، 313، 315**).

(4) المصدر السابق: ج(**1/ 55، 56**).

(5) المصدر السابق: ج(**1/ 45، 48**).

(6) المصدر السابق: ج(**23/1**).

(7) المصدر السابق: ج(**1/ 55**).

(8) شرح المفصل: ابن يعيش، ج(**91/1**).

الأعم، أو الأكثر دوراناً في الكلام. وبما أن هذه المصطلحات ترد ضمن مفهوم وليست لفظا مستقلا، ولا هي تركيب مختصر فقد ابتعدت عن سمات المصطلح، فهي مفاهيم تقوم على التركيب الإسنادي الذي يعقبه الشرح، والتوضيح، والتمثيل بالأدلة.

المضارع :

ورد مفهوم الفعل المضارع بتسميات عدة :

المضارع[1]، ما هو كائن لم ينقطع[2]، ما لم يمض[3].

عندما تحدث سيبويه عن أقسام الكلم قال في حديثه عن الفعل: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[4]. فعبر عن المضار (بما هو كائن لم ينقطع)، وهنا ينطلق سيبويه في تحديد المضارع بهذا المفهوم من منطلق الزمن – أما مصطلح (المضارع)، فقد ورد عند سيبويه بقوله: "والنصب في المضارع من الأفعال... والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال، وإنما ضارعت أسماء الفاعلين، أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك الفاعل"[5]. واضح من كلام كلام سيبويه أنه أطلق مصطلح (المضارع)؛ لوجود المقاربة بين الاسم والفعل

---

(1) الكتاب: ج(**14/1، 16، 17، 19، 20**).

(2) المصدر السابق: ج(**12/1**).

(3) المصدر السابق: ج(**35/1**).

(4) المصدر السابق: ج(**12/1**).

(5) المصدر السابق: ج(**12/1**)

المضارع في بعض حالات الإعراب، فالاشتراك واقع في حالتي النصب والرفع، وكذلك وجود مقاربة المعنى والعمل بين المضارع واسم الفاعل، يتضح مما سبق أن تشابه الحالات الإعرابية بين المضارع والاسم هو السبب في إطلاق مصطلح (المضارع)، إضافة إلى سبب آخر هو التشابه بين عمل المضارع واسم الفاعل.

الحذف:

يقتصر الحديث في هذه الجزئية على تعدد مصطلحات الحذف في الفعل دون الاسم، وهي على النحو الآتي:

حذف الفعل[1]، ترك الفعل[2]، الفعل المتروك إظهاره[3]، إضمار الفعل[4]، الفعل المضمر[5]، اختزال الفعل[6].

هذه مجموعة من المفاهيم التي تدور حول مضمون واحد هو حذف الفعل. يقوم بناء هذه المفاهيم على تركيب الإضافة باستثناء مفهوم (الفعل المتروك إظهاره. فإنه تركيب يقوم على الإخبار والوصف. ويتكون الجزء الأول من تراكيب الإضافة التي شكلت المصطلحات من المصادر(حذف، ترك، إضمار، اختزال)، وهذه المصطلحات لم ترد بصورتها هذه منفصلة في العنوانات بل وردت في البداية في مفاهيم مطولة منها: "ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[7].

---

(1) الكتاب: ج (**274/1، 275، 283، 291، 294، 348**).

(2) المصدر السابق: ج(**280/1، 281**).

(3) المصدر السابق: ج(**348/1، 355**).

(4) المصدر السابق: ج(**270/1، 271، 282، 348، 355، 356، 357، 359**).

(5) المصدر السابق: ج(**294/1**).

(6) المصدر السابق: ج(**312/1، 315، 317، 319**).

(7) المصدر السابق: ج(**273/1، 290، 311، 318، 335، 348**).

وفي الشرح والتعليق وردت هذه التراكيب وتعددت مغـــايرة مـــا ورد في المفهوم (العنوان) مما يدل على عدم الثبات على المصطلح الذي يـــرد في المفهـــوم، وهذا القلق والتعدد ينسحب على أبواب الجزء الأول من الكتاب كلها، مما يـــدل صراحة على عدم وضوح المصطلح، وهذا يؤدي إلى اضطراب المصطلح، وعـــدم رسوخه. ومع هذا الاضطراب لا ننكر ظهور ملامح المصطلح في هذه المفاهيم مما ساعد اللاحقين على الوصول إلى المصطلح واستقراره نسبياً.

المفعول لأجله:

وشأن هذا المصطلح شأن غيره من المصطلحات من حيث التعدد والقلـــق وعدم الاستقرار، وقد جاء تعدده على النحو الآتي: العذر، ما انتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر [1]، التفسير: لأنه تفسير لما قبله لَمَ كان[2]، الموقوع لـــه : فانتصب لأنه موقوع له [3].

المفعول له: فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له [4]، جواب له[5].

هذه مجموعة من المصطلحات التي وردت في مفهومات تصف مـــا عُـــرف لاحقاً بمصطلح (المفعول لأجله)، ويظهر من هذه المصطلحات أن المفعول لأجلـــه هو المصطلح الذي استقر لاحقاً؛ للدلالة على هذه المفاهيم، و لم يرد عند ســـيبويه، وهذه المصطلحات غير واضحة بذاتها، ويأتي وضوحها من المفاهيم الـــتي جـــاءت شارحة وواصفة للمصطلح في إطارها، وهذه طريقة من طرق إيراد المصطلح عند

---

(1) المصدر السابق : ج(**367/1**).

(2) المصدر السابق: ج(**367/1**).

(3) المصدر السابق: ج(**367/1**).

(4) الكتاب: ج(**369/1**).

(5) المصدر السابق: ج(**372/1**).

سيبويه، فقد جاء مصطلحه في إطار المفهوم، والمفهوم يشرح، أو يصف، أو أنه يشرح ويصف؛ لتتضح فحوى المصطلح المراد، بل إنه كان يعقب ذلك الشرح والوصف بالأمثلة عندما يقول بعد ذكر المفهوم : "وذلك قولك..." [1].

ومع أن عبارة سيبويه لم تحدد هذا المصطلح بما استقر عليه لاحقاً إلا أنه ألمح إلى هذا المصطلح في قوله: "وفعلت ذلك أجل كذا" [2]، وهذا ما تكرر عند سيبويه في حديثه عن الاشتغال في قوله[3]: (زيداً أضربه، وأضربه مشغولة بالهاء)، فقد ألمح إلى مصطلح الاشتغال، ولكنه لم يورده مصطلحا محدداً، بل أورد ملامحه في إطار المفهوم.

وقفة مع مصطلحات سيبويه:

كتاب سيبويه هو المصنف الأول الذي وصلنا في النحو العربي، وقد تكون بعض مصطلحاته (مفاهيمه)، أو أكثرها قد وردت عند من سبقه من العلماء إلا أن الكتاب يعد هو الشاهد المدون، وهو المرحلة الأولى التي انطلق منها النحو العربي، ولذلك فمن الأولى أن نتعامل مع مصطلحات سيبويه على أنها خاصة به، وليس كما قسمها عوض القوزي عندما جعل قسما منها خاصاً بالخليل معتمداً على ما ورد في (العين)، وعلى نسبة سيبويه في الكتاب عندما كان يقول: (قال الخليل، أو زعم الخليل)لأننا لا نستطيع الجزم بأن سيبويه قد نقل كلام الخليل نصاً، بل قد تكون الرواية بالمعنى.

---

(1) المصدر السابق: ج(**1/367**، **370**).

(2) المصدر السابق: ج(**1/369**).

(3) المصدر السابق: ج(**1/144**)، انظر المرجع نفسه، ج(**1/81**).

إن المتتبع لمصطلحات سيبويه يجد أنها لا تمثل فكرة المصطلح الواضحة المستقرة، بل جاءت مصطلحاته ضمن (مفاهيم) تشرح الفكرة، أو الموضوع الذي يريد عرضه، وقد يرد المصطلح منفردا في العرض للموضوع، ولكن وروده لا يمثل مصطلحاً بالمفهوم الدقيق للمصطلح، بل هو لفظ مرتبط بالمفهوم الذي بدأ الموضوع به. وقد لا ينطبق هذا على مصطلحات سيبويه كلها؛ فقد نجد مصطلحا يرد في العرض ويقصد به المصطلح بالمعنى الدقيق كما جاء في مصطلحات المفعول لأجله، ولكن هذا يظهر في القليل النادر من مصطلحاته، وحتى هذا القليل النادر فإنه يخرج من إطار المصطلح عندما تطلق عليه عدة مصطلحات، أي أنه لم يتدرج في عرض الموضوع ملتزما بالمصطلح نفسه، بل يتعدد المصطلح، وهذا يخالف مفهوم المصطلح، وسماته التي يجب الالتزام بها.

إن ما ظهر عند سيبويه، لا يخرج عن كونه مجموعة من المفاهيم تتضمن في إطارها فكرة المصطلح ونواته، وهذا ينسجم مع المرحلة الزمنية لكتاب سيبويه، فهو يمثل مرحلة البدايات في التأليف بشكل عام، والمرحلة الأولى في التدوين في النحو العربي، وهذا ينسجم مع ما يراه (هادي نهر) بأن: "المصطلح لا يوجد إلا بعد التفكير فيه؛ والتفكير في المصطلح إنما يبنى في الغالب حين يستقر التفكير في المفهوم، أو الموضوع المعين، فإذا أريد تسمية ذلك الشيء، أو عنونته أطلق المصطلح بوصفه خطوة تعقب المفهوم" [1].

ومن غير المعقول أن نطالب سيبويه، أو نتوقع منه أن يقدم مصطلحاً واضحا ومستقراً إضافة إلى أنه كان متمسكاً بالمعنى، أي الفكرة التي يريد توصيلها، فكان

---

[1] **المصطلح اللغوي عند ابن جني من خلال الخصائص، هادي نهر، بحث مقدم في مؤتمر النقد الأدبي في جامعة اليرموك، 1994.**

يتتبع ذلك المعنى وينقله بما اختزن من مفردات يرى فيها تقارب المعنى وإن تغايرت وتعددت.

إن المتتبع للعنوانات في الجزء الأول من كتاب سيبويه، يجد أنها لم تخرج عن كونها مجموعة من المفاهيم، ولم يتضح فيها المصطلح بالمعنى المنشود، فقد ورد في الجزء الأول ما يزيد على مائة عنوان، وقد أوردها سيبويه بصورة مفاهيم تتضمن في إطارها ملمح المصطلح ولكن الغالب عليها الشرح والوصف، ولم يرتق من هذه العنوانات إلى مستوى المصطلح إلا القليل ومثاله: (الأمر والنهي) [1]، و(الجر) [2] مع أنه يشير إلى الجر بغير مسمى.

وبوجود هذا القليل الذي يرتقي إلى مستوى المصطلح إلا أنني أخلص في النهاية إلى عدم وجود المصطلح عند سيبويه؛ وذلك بالنظر إلى الكم الوفير الذي أورده من المفاهيم، إضافة إلى تعدد مسميات، أو صور المفهوم، وقلقها، وعدم استقرارها في أبواب الكتاب.

ومع أن سيبويه لم يضع المصطلحات محددة مقننة كما استقرت عليه لاحقاً، إلا أن المفاهيم التي أوردها كانت تحمل نواة المصطلح، أو الملامح الأولى للمصطلح؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر أذكر بعض المفاهيم التي كانت قاعدة للمصطلح لاحقاً:

يقول سيبويه: "باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلٌّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعله به"[3] وهو يقصد التنازع. وفي موطن آخر يقول: "هذا باب ما

---

(1) الكتاب: ج(**237/1**).

(2) الكتاب: ج(**419/1**).

(3) المصدر السابق: ج(**73/1**).

ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر"[1] والمراد هنا هو المفعول لأجله. وقوله أيضاً: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه موقوع فيه الأمر"[2]. ولكي يكون القارئ في صورة أوضح عن المصطلحات وتعددها عند سيبويه، فقد رصدنا مصطلحات الجزء الأول من الكتاب، وسنوردها مرتبة متسلسلة، وفق تدرجها في أبواب الكتاب دون أن ندعي الكمال في رصدها.

مصطلحات الكتاب في الجزء الأول:

المصطلح	الصفحة	المصطلح	الصفحة
1- اسم	12، 14، 15، 20، 23، 94	14- الجزم	13، 14، 19، 21، 23، 134
2- فعل	12، 17	15- الفتح	13، 15
3- حرف	12، 38، 92، 106، 254	16- الضم	13، 15
4- المضارع:	14، 16، 17، 19، 20	17- الكسر	13، 15، 18
- ما هو كائن لم ينقطع	12	18- الوقف	15
- ما ضارعت أسماء الفاعلين	14	19- السكون	18، 20، 21

(1) المصدر السابق: ج(**367/1**).

(2) المصدر السابق: ج(**370/1**).

- ما لم يمضِ	35	20- العامل:	13
5- المتعدي	33،37	- الرافع	259
6- المصدر:	124، 125، 131، 132، 189، 190	- الناصب	259
- أحداث الأسماء	12	- الجار	263، 321
- ما جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه	189	- الإعمال	82
7- الماضي(و لم يرد هذا المصطلح بهذه الصيغة) ما مضى	12، 35	21- الإعراب	13، 18، 19، 20، 98، 200، 206
8- الأمر:	137، 138، 144	22- البناء	13، 17، 19، 21
- ما يكون و لم يقع	12	23- التنوين	14، 18، 20، 22، 175، 182، 324
9- القسم:	12	24- المضاف إليه:	14، 199، 200، 206
10- لام الإضافة	12	- الإضافة	38، 182، 194، 348
11- النصب	13، 14، 18، 19، 20، 82، 90	25- المعرفة:	14، 15، 22، 108، 324، 340

12- الرفع	13، 17، 23، 82، 90	- ما كان فيه الألف واللام	335
13- الجر	13، 14، 17، 18، 20، 94، 158	26- الفاعل	14، 33، 103، 153، 157

27- اسم الفاعل:	14، 45، 108، 109، 110، 164	33- المبتدأ:	24، 90، 91، 92، 93، 97، 149، 348
- الأسماء التي أُخذت من الأفعال	340	- الابتداء	23، 24، 90، 97، 128، 186، 366
- ما جرى مجرى الفعل	108	- المسند إليه	23
- الذي جرى مجرى الفعل المضارع في العمل و المعنى	164	34- اسم المفعول	45
- الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع	184، 189	35- نائب الفاعل (و لم يرد بهذا لاصطلاح):	
28- العوض	18	- المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول	33، 34، 41، 42، 149

29- الحركة	19، 20، 23	36- اشتقاق: - اشتق	35
30- الحذف:	19، 23، 29، 274، 275، 283، 348	37- المبهم	35
- ترك الفعل	280، 281	38- الحال:	44، 45، 155، 227، 321، 360، 370
- إضمار الفعل	282، 355، 356، 357، 359، 348	- الصفة	44
- اختزال الفعل	312	- جواب (جواب لقوله:كيف لقيته؟)	372
- المضمر	294	- الموقوع فيه	370
31- الصفة:	21، 22، 48، 194، 203، 328، 432	39- تصرُّف:	46، 322
- تحلية	361، 362	- متصرِّف	226
32- النكرة:	21، 22، 48، 54، 108، 330، 360، 422، 440	40- الضمير (و لم يرد هذا المصطلح بهذه الهيئة):	

- المنكور	48	- مضمر	57
		- الإضمار	69، 70، 72
41- الظرف:	57، 136، 181، 216، 219	53- النفي	145
- الحين	136، 222	54- النعت	152، 421
- أسماء الزمان	35	55- مكفوف:	184
- وقت الأزمنة	36	- كفّ التنوين	166
- الأزمنة	45	56- المعاقبة:	188
- المستَقَر	55	- يعاقب	187
- المفعول فيه	205	- معاقب	166، 190، 347
- الأمكنة	420	57- الاتساع:	
42- الجوار	67	- اتّساع	212
43-الصلة:(لصلة الذي)	131	- سعة	212، 216، 220، 222، 336، 337
44- الاستفهام	93، 98، 101، 127، 238	58- المفعول المطلق:	
45- الظاهر:		- المصدر	228
- المظهر	98، 187	- التوكيد	229، 231، 233

- الإظهار	187	- المصادر التي عملت فيها أفعالها	230
46- الجزء:		- المفعول	228
- الجزاء	99، 100، 140، 144، 258	59- المتمكِّن	15، 226
- المجازاة	135، 136، 263، 266، 267	60- اسم الفعل:	
- الجواب	134، 135	- أسماء الفعل	242
47- المبالغة	110	ما يتعدى المأمور إلى مأموريه	241
48- اليقين	120	61- الإغراء (و لم يرد بهذه الصيغة):	
49- القياس	136	الأمر	253، 273، 335
50- الحث	136	62- التَّحذير:	253، 273
51- النهي	137، 144	- النَّهي	253، 335
52- البدل:	139، 421	63- النِّداء	191، 339، 345
64- الحذف (يقتصر هنا الحديث على حذف الفعل)		66- الممنوع من الصرف(و لم يرد بهذه الصيغة)	

– حذف الفعل	274، 275، 283، 291، 294، 348	– ما ترك صرفه	324
– ترك الفعل	280، 281	– ترك التنوين	324
– الفعل المتروك إظهاره	348، 355	67– المنصرف	23
– إضمار الفعل	282، 348، 355، 356، 357، 359	68– المدّ	17، 18
– الفعل المضمر	294	69– اللّين	17، 18
– اختزال الفعل	312، 315، 317، 319	70– الحركة	19، 23
65–الدعاء:			
– الدُّعاء	318، 330		
– المصادر المدعو بها	318		

الخلاصة والنتائج:

بعد رصد مصطاحات سيبويه، ومرادفاتها، ومفاهيمها، فقد توصل البحث إلى جملة من النتائج وهي:

- جاءت معظم موضوعات الجزء الأول من الكتاب إن لم تكن كلها في النحو، ولذلك فقد جاءت مصطلحاته (مفاهيمه)، في النحو أيضاً تبعاً لطبيعة الموضوعات.
- ندرة المصطلحات الصوتية، والصرفية في هذا الجزء.

- يمكن القول إنّ سيبويه لم يصل في عمله إلى وضع المصطلح، بل انطلق في الكتاب من خلال المفاهيم.

- المفاهيم التي جاءت عند سيبويه بديلاً للمصطلحات لم ترتق إلى مستوى المفهوم بالمعنى الدقيق الذي نقصده في الحاضر، بل جاءت عنوانات تصف، وتشرح، ولذلك فهي مفاهيم على الاتساع، وليس على المعنى الدقيق للمفهوم .

- لم تستقر المفاهيم عند سيبويه، بل جاءت قلقه، وذلك واضح في تعدد المفاهيم الدالة على مفهوم واحد.

- هذا القلق في المفاهيم كان نتيجة حتمية للقلق والاضطراب في أبواب الكتاب، فقد يورد سيبويه الموضوع في غير باب، ويعالجه بعنوانات أو مفاهيم متعددة.

- لا تخلو مفاهيم سيبويه، وعنواناته من وجود الملامح الأولى للمصطلح النحوي.

- كان المعنى وتتبعه، والبحث عنه سبباً رئيساً من أسباب قلق المفاهيم عند سيبويه؛ فقد كان هدفه الأول عرض الموضع، وإيصال المعنى الذي يريد دون اهتمام بالمصطلحات وثباتها.

وبعد، فهذا عمل إنساني لا يُتزَّه عن الخطأ، فتلك طبيعة البشر.

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع :

1- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب، (د ت ط).

2- الاسم والصفة في النحو العربي، فارنر دبم، ترجمه محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعيـــة، 1994 م.

3- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب، بيروت 1983م

4- حوليات الجامعة التونسية،1983م، بحث بعنوان ملاحظات حول مصطلحات الكتـــاب لسيبويه، محمد رشاد الحمزاوي.

5- شرح المفصل، موفق الدين يعيش،عالم الكتب – بيروت.

6- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، دار الكتب، ط3/1983.

7- مدخل إلى علم المصطلح، إدريس نقوري، ط1/ 1997م.

8- المصطلح اللغوي عند ابن جني من خلال الخصائص، هادي نهر، بحث قُدِّم في مؤتمر النقد الأدبي في جامعة اليرموك 1994م.

9- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، جامعة الرياض، ط1/ 1981م.

10- المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، ط2، مادة صلح.

11- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباري تأليف محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1998.

***